

Distr.  
GENERAL

E/CN.17/1997/17/Add.1  
11 March 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٢٥-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧

مسائل وسياسات حرجة للتنمية المستدامة: الطاقة والنقل والمياه

تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن استعراض عام ١٩٩٧ لالتزامات ريو

إضافة

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٦- ١	مقدمة
٤	١٠- ٧	أولا - إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
٥	١١-١٦	ثانيا - المعوقات الحائلة دون تحقيق التنمية المستدامة
٥	١٢	ألف - العولمة
٦	١٣-١٤	باء - الشواغل البيئية بوصفها الشواغل ذات الأولوية
٦	١٥-١٦	جيم - المساعدة الرسمية
٧	١٧-٤٦	ثالثا - طريق المستقبل
٧	٢٠-٤٦	إطار للعمل
٧	٢٠-٢٤	ألف - الاستفادة من الديمقراطية
٨	٢٥-٢٧	باء - التثقيف والمعلومات
٩	٢٨-٢٩	جيم - الابتكار ونقل التكنولوجيا

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٩	٣٠-٣٦ . . . . . إيجاد أسواق وصكوك سوقية
١١	٣٧ . . . . . السياسة التجارية
١١	٣٨-٤٢ . . . . . البعدان الحضري والريفي
١٣	٤٣-٤٤ . . . . . التعاون الإقليمي ودون الإقليمي
١٤	٤٥-٤٦ . . . . . الإصلاح الاقتصادي والتمويل الجديد
١٤	٤٧-٦٢ . . . . . الطاقة
١٨	٦٣-٧٠ . . . . . النقل
٢١	٧١-٨١ . . . . . المياه
٢٣	٨٢-٨٥ . . . . . توصيات عامة

المرفقات

٢٥	. . . . . دورات المجلس التي عُدت حتى الآن والمواضيع التي تم تناولها
٢٦	. . . . . مسرد بالمصطلحات والمختصرات الهامة

## مقدمة

١ - كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حدثا هاما في الربط بين البيئة والتنمية. وقد اعتمد المؤتمر استراتيجية دولية للتنمية المستدامة، ووضع أهدافا وخطط عمل لتنفيذ التنمية المستدامة، وحدد المسؤوليات، ونص على الالتزامات الكفيلة بتوفير موارد مالية ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية.

٢ - وكان من الواضح بالفعل في المؤتمر أن إنجازاته ستتوقف بشكل كامل على المتابعة العملية للالتزامات القانونية والأخلاقية والسياسية التي جرى التعهد بها. ورغمما عن إحراز تقدم كبير، لا سيما في زيادة الوعي بالتفاعل الوثيق بين التنمية والبيئة، فيجب علينا أن نعترف بأن كثيرا من أهداف جدول أعمال القرن ٢١<sup>(١)</sup> بعيدة تماما عن التحقيق ولن تتحقق بدون عودة روح التعاون والالتزام التي اتسم بها المؤتمر. فمثلا، لن تنجز بعض البلدان المتقدمة النمو الأهداف التي قبلتها سوى بصفة جزئية في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي إطار التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بها في المؤتمر.

٣ - ولا يرى المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن سد الفجوة القائمة بين التطلع والإنجاز في تحقيق تنمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة يكمن في تغيير التزامات جدول أعمال القرن ٢١. والمطلوب هو تعبئة القوى على جميع المستويات - العالمية، والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية - وعقد تحالفات جديدة بين تلك القوى لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

٤ - والأساس العام لتحقيق التنمية المستدامة يكمن في وجود المؤسسات المناسبة وفي توافر المعارف والمهارات وإمكانيات الوصول الى الموارد التكنولوجية والمالية، التي ستحتاج الى الالتقاء في نقطة واحدة عند تصميم والقيام بالتجربة العملية - وهي المسؤولة في الأجل الطويل - لطرق إدارة البيئة، وإنتاج السلع والخدمات، وإشباع الاحتياجات الأساسية، وتحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للحياة بالنسبة للعالم ككل، لا سيما بالنسبة لأفقر المجتمعات. وسيطلب تحقيق تلك الأهداف تمكينا للناس الذين سيؤثر فيهم تحقيق هذه الأهداف ومشاركتهم، والتي يمكن أن تتحقق بأفضل شكل وبأقصى قدر من الفعالية في إطار نظام ديمقراطي يؤدي وظيفته. ويلزم تنمية دائرة تنمية مستدامة محفزة بقوة، يوفر لها أعضاؤها الدعم المالي اللازم المحلي والوطني.

٥ - ونظرا لأن جوهر النظام الديمقراطي هو التنافس بين وجهات النظر والمصالح المختلفة إحداها عن الأخرى. فمن الواضح أنه يلزم إيجاد حوافز واضحة لتحقيق التنمية المستدامة. ويلزم أن يسمح للسياسيين بالتخلي عن دورهم الحاسم في تصميم الاستراتيجيات الإنمائية وتنظيم أنشطة السوق؛ ولكن إذا لم تعمل قوى السوق في الاتجاه المطلوب فإن السياسيين سيواجهون مصاعب لا يمكن التغلب عليها في تشجيع التنمية المستدامة. وستكون ثمة حاجة الى قيادة جيدة التنظيم وخالقة سياسية ومدنية لتصميم وتنفيذ سياسات تحظى بتأييد مصالح خاصة لن تعمل بدون ذلك في اتجاه التنمية المستدامة.

٦ - ويلزم النظر الى هذا التقرير بوصفه تقريراً ذا مدخلات كثيرة لعملية استعراض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٧. وقد ركز المجلس على مجالات الطاقة والمياه والنقل، نظراً لأنها ذات أهمية فائقة للتنمية المستدامة في العقود القادمة. وعقب استعراض موجز لإنجازات المؤتمر وعوائق مستمرة للتنمية المستدامة، يحدد هذا التقرير طريقة متقدمة تشمل إجراءات حكومية مسؤولة مالياً، وحوافز اقتصادية أكثر فعالية، وتحسيناً في الأحوال التي تمكن من إجراء تغييرات، وبعض السياسات الأخرى الموجهة نحو السوق المصممة للأصول بالتنمية المستدامة في مجالات الطاقة والمياه والنقل الى حدها الأمثل، بينما يجري إيجاد اهتمام بالمساواة الاجتماعية. ويرد عرض لتوصيات المجلس المتعلقة باتخاذ إجراءات في جميع أجزاء التقرير مع أسبابها المنطقية والنظر في الآثار المترتبة عليها لتيسير الرجوع إليها فهي مخطوطة. وفضلاً عن ذلك، فإنه يرد في المرفق الثاني تعريف لعدد من المصطلحات والمختصرات الهامة.

#### أولاً - إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٧ - أثبت عملياً مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الرغبة المشتركة لجميع البلدان في إنشاء شراكات عالمية والقيام بجهود متضافرة بتحقيق التنمية المستدامة. وقد اضطلع المؤتمر وعمليات متابعته بدور هام في تعزيز التعاون العالمي في تسهيل الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد صاغت بلدان كثيرة برامجها لجدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بالتنمية المستدامة وأدمجتها في برامجها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل. ورغم أن الحقيقة القائلة بوجود مشاكل ومصاعب في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر فإنه لا ينبغي الإقلال من أهمية ودور المؤتمر.

٨ - وليست التنمية المستدامة مفهوماً ثابتاً وجامداً يتعلق فقط بالبيئة. إنما هي عملية دينامية طويلة الأجل، تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفهما عنصرين أساسيين، من منازير قد تتغير عبر الوقت وتؤدي الى نوعية محسنة من الحياة للجميع، والى القضاء على الفقر والإقلال من عدم المساواة. ويحمل مفهوم التنمية المستدامة توترات متأصلة، لا سيما بين الاحتياجات الاقتصادية القصيرة الأجل وتوقعات ومتطلبات الاستقرار السياسي والاجتماعي، من جانب، ومن جانب آخر هدف الاستدامة الطويلة الأجل من أجل أجيال المستقبل. لذا فإن تنفيذ التنمية المستدامة عملية متزايدة بالضرورة، تحتاج الى إعادة تقييم وتعزيز أثناء سيرها.

٩ - ومنذ انعقاد المؤتمر، تزايد على الدوام قبول مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها. وأعيد تأكيدها، وتطويرها، في بعض جوانبها، الى برامج عملية من خلال مؤتمرات واجتماعات رفيعة المستوى عقدت فيما بعد. وقد تم تنمية مجالات معينة بواسطة المؤتمر العالمي، لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣. والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، في عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في اسطنبول في عام ١٩٩٦. ومؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في روما في عام ١٩٩٦، وكذلك المؤتمر العالمي

للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بريدجتاون، بربادوس في عام ١٩٩٥. وقد امتدت مبادئ المؤتمر من خلال اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر لعام ١٩٩٤ الى تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد ومن التصحر، لا سيما في أفريقيا، وبأعمال المتابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢. وقد قدمت المؤتمرات الإقليمية كذلك إسهامات هامة في تطوير التنمية المستدامة وتنفيذها.

١٠ - وقد أعلنت تكرارا بيانات الحكومات، وقادة قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني عن الحاجة الى حماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والحفاظ على السلم الاجتماعي والديمقراطي، والقضاء على الفقر، والقضاء على التمييز العنصري والتمييز بين الجنسين، وتعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وفي حين أن بيانات المبادئ تلك غالبا ما تمضي دون أن تتبعها إجراءات موضوعية، فمن المهم استغلالها للنهوض بالثقافة المتطورة للتنمية المستدامة وتشجيع الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني على اتخاذ إجراءات عملية. وستتطلب هذه العملية أولويات واضحة وواقعية وذلك لضمان تحقيق الالتزامات القائمة بشأن نقص الموارد المالية والتكنولوجيا.

#### ثانيا - المعوقات الحائلة دون تحقيق التنمية المستدامة

١١ - منذ انعقاد المؤتمر، أدت إجراءات سياسية في بلدان كثيرة الى تقدم ضخم في زيادة الاعتراف بالحاجة الى التنمية المستدامة؛ بيد أن الخمس سنوات التي مضت منذ انعقاد المؤتمر لم تكن كافية في الغالب لترجمة هذا الاعتراف الى إجراءات محددة تنتج نتائج يمكن تحديدها. وبالنظر الى أن وضع ممارسات للتنمية المستدامة عملية طويلة الأجل، يرى المجلس أن الإرادة السياسية لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تعزز الى حد كبير في جميع البلدان وعلى جميع مستويات الحكومة.

#### ألف - العولمة

١٢ - تسهم عولمة الاقتصاد العالمي الى حد كبير في التنمية من خلال التجارة الدولية المتزايدة. والتدفقات الاستثمارية وتبادل المعلومات. بيد أن فعالية السياسة العامة الوطنية، الى جانب العولمة، تتطلب جهدا تعاونيا أكبر من قبل جميع الحكومات في إطار متعدد الأطراف. ونظرا لأن الأسواق لا تأخذ في الاعتبار التكاليف الخارجية، فثمة حاجة الى أن تقوم الحكومات، على الصعيد الوطني وفي إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف، إلى وضع وتنفيذ أدوات سياسة لضمان استدامة التنمية في اقتصاد معلوم. ويود المجلس أن يؤكد قلقه إزاء هذه المسألة وينوي العودة إليها في المستقبل.

#### باء - الشواغل البيئية بوصفها الشواغل ذات الأولوية

١٣ - لم ينجح دعاة التنمية المستدامة بعد في جعل الشواغل البيئية تحظى بأولوية عليا في جميع البلدان. ولا يزال المفهوم السائد في بعض الدوائر هو أن الحماية البيئية شيء يمكن وينبغي معالجته فقط عندما يكون البلد على درجة من الثراء الكافي تسمح له بذلك وأنها نشاط "منخفض العائد". بيد أن الشواهد تتزايد بأن تدمير البيئة المحلية يمكن أن يعجل بزيادة الفقر، ليس فقط بالنسبة للأجيال المقبلة، إنما أيضا بالنسبة للجيل الحالي. ومن الجلي أن البلدان التي تستنفد مواردها الطبيعية بتهور، تقضي على أساس الازدهار بالنسبة للأجيال المقبلة، غير أن قلة من صانعي السياسات هي التي تمكنت من إقناع مؤيديها بأنه كلما اختفت الغابات واستنفذت المياه أو تلوثت، فإن الذين يعانون أشد المعاناة هم فقراء اليوم ولا سيما الأطفال والنساء.

١٤ - وللأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والبلدان من ذوي الدخل المنخفض موارد محدودة للغاية للاستثمار في الحماية البيئية أو لتحمل مخاطر وسائل الرزق المستدامة الجديدة. ولن يتعين على الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان الأغنى الأخذ فقط بأنماط أكثر استدامة لإنتاجها واستهلاكها، وإنما سيتعين عليها أيضا أن تتحمل معظم العبء الاقتصادي للتغييرات التي ستكون مطلوبة من الأفراد والبلدان ذوي الدخل المنخفض من أجل تحقيق الاستدامة العالمية. والتحول من أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية إلى التنمية المستدامة، الذي قد يعوق النمو الاقتصادي في الأجل القصير ويخلق مصاعب للأفراد في بعض الأنشطة الاقتصادية. يلزم أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى استقرار اجتماعي وسياسي وضرورة أن تحافظ الحكومات على ثقة ودعم شعوبها.

#### جيم - المساعدة الرسمية

١٥ - من المثير للقلق انخفاض معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية بالأسعار الحقيقية من أكثر من ٦٠ بليون دولار في السنة (بأسعار الدولار في عام ١٩٩٤) في أوائل التسعينات إلى حوالي ٥٥ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ورغمما عن الزيادة المناظرة في التدفقات الرأسمالية الخاصة، التي تركزت في بلدان قليلة العدد نسبيا، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة المناعة. لذا ينبغي الوفاء بالتزامات المتعلقة بالموارد الجديدة والموارد الإضافية.

١٦ - وقد أنشئ مرفق البيئة العالمية لتغطية التكاليف المتزايدة التي تتحملها البلدان النامية لتنفيذ المشاريع والبرامج التي تعالج مشاكل بيئية عالمية مختارة. بيد أن التكاليف المتزايدة للتحويل من تكنولوجيات قذرة إلى تكنولوجيات نظيفة في مجموعة كاملة من القطاعات الاقتصادية ستفوق بشكل بالغ التمويل المتوفر لمرفق البيئة العالمية. وعلاوة على ذلك، فبدلا من وضع موارد جديدة وإضافية تحت تصرف البلدان النامية لتحقيق فوائد عالمية. يتألف تمويل مرفق البيئة العالمية، على الأقل جزئيا، من تحويلات من أموال المعونة التقليدية.

#### ثالثا - طريق المستقبل

١٧ - ينبغي أن يتألف طريق المستقبل من عدة مجموعات من الإجراءات الناشئة عن التركيز على القدرات والحوافز ومتابعتها بصورة متزامنة. وثمة حاجة إلى زيادة الجهود والاستثمار في التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية، وإن كان يمكن عمل الكثير عن طريق استخدام الموارد الموجودة استخداماً أفضل للتنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد وزيادتها على نحو أفضل.

١٨ - ويعتبر المجلس أن جدول أعمال القرن ٢١، في صيغته الراهنة، يشكل نقطة البدء للعمل الضروري الذي لا يزال يتعين القيام به من أجل تحقيق التنمية المستدامة. غير أنه ينبغي استكمال جدول أعمال القرن ٢١ بالالتزامات التي أعيد تأكيدها، والتي تم التوسع بعض الشيء في الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى المتعلقة بمختلف أوجه التنمية التي عقدت منذ عام ١٩٩٢، بحيث يمكن جمع جميع أوجه التنمية في مفهوم متكامل للاستدامة. وهذه المسألة ليست مسألة اختيارية، بل هي ضرورة حتمية.

١٩ - وفي ضوء ما أشير إليه أعلاه من عوائق للتنمية المستدامة، يرد أدناه إطار عام للإجراءات اللازمة. ويرى المجلس أن المقترحات التي يتضمنها علاوة على التوصيات الواردة في الفروع من الرابع إلى السادس بشأن الطاقة والنقل والمياه، حتى لو نفذت جزئياً فقط، ستكون كافية لوضع العالم على طريق التنمية المستدامة. وليس هناك من سبب يحول دون العمل في جميع مجالات السياسة العامة هذه على نحو متزامن.

### إطار للعمل

#### ألف - الاستفادة من الديمقراطية

٢٠ - تتمثل إحدى الخصائص الرئيسية للحكم السليم في أنه قائم على القانون. فهذا يجعل من الممكن للمواطنين أن يتنبأوا بالعواقب القانونية والاجتماعية المترتبة على أفعالهم. وقد وضعت قواعد لتأمين إطار ديمقراطي فضلاً عن اقتصاد سليم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بقيادة سياسية مسؤولة. وعلاوة على ذلك، يجب على هذه القيادة ألا تنظم فقط نفسها للتغلب على تضارب المصالح على الصعيد الوطني بل يتعين عليها أيضاً التصدي للعوامل الخارجة للعولمة - وهي تعتبر تحدياً هائلاً بدرجة قد تتجاوز كثيراً التأثير التقليدي المحتمل للأمم المتحدة.

٢١ - ويجب تحديد حقوق وواجبات المواطنين على نحو سليم. ومن الأهمية القصوى، لا سيما من منظور التنمية، أن تتم تسوية مسألة ملكية الموارد والحقوق المتعلقة باستخدامها. وإذا كانت هذه الحقوق غير قائمة، فلا بد من تقريرها، بحيث يكون لدى أولئك الذين يسيطرون على أصول الحافز للحفاظ عليها بدلاً من جعلها تتدهور خوفاً من أن يستولي عليها آخرون. ويمكن للنظم القانونية أن تقوم على الملكية الخاصة أو المشتركة حينما كان ذلك ملائماً، ولكن ينبغي لها أيضاً أن تشمل النظم المجتمعية والحكومية والدولية المشتركة.

٢٢ - وتعني الاستفادة الحقيقية من الديمقراطية وآلياتها إعطاء جميع طبقات المجتمعات فرصا حقيقية للإعراب عن شواغلها. وينطبق هذا الأمر على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

٢٣ - وتتطلب التنمية المستدامة الاستفادة بصورة أكبر من المهارات والمعارف التي تمتلكها النساء، ويتعين تشجيع تمكين وتعبئة النساء بوصف ذلك أمرا ضروريا لإحداث تغيير إيجابي. والحد من الفقر يعني معالجة قضايا المرأة على سبيل الأولوية، بما في ذلك تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). وينبغي استعراض هذه التوصيات وتحديد أهداف واقعية.

٢٤ - وينبغي تعبئة المنظمات والرابطات في المجتمعات المدنية سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مبدأ تقاسم المسؤولية. كما ينبغي للبرامج التثقيفية أن تنير أذهان الناس وتمكنهم لكي يتحملوا المسؤولية عن تنميتهم المستدامة والتنمية المستدامة للأجيال المقبلة، على أساس فردي وجماعي. ويمكن للمنظمات الحكومية بجميع أنواعها ابتداء من المنظمات الدينية إلى النقابات العمالية ومن الدوائر الدراسية العامة إلى جماعات المصالح البيئية المتخصصة - أن تؤثر على الجمهور العام فضلا عن صانعي القرار السياسي من أجل إيلاء الاهتمام اللازم بالاستدامة.

#### باء - التثقيف والمعلومات

٢٥ - لقد أصبح الآن من المفهوم على نطاق واسع أن العامل الوحيد الأكثر حسما في التنمية المستدامة هو الرأس المال البشري. وتنمية رأس المال البشري تعني التشديد على التعليم والصحة، بوصف كل منهما غاية في حد ذاته ووسيلة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتمثل أحد المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة في نظام تعليمي فعال وممول تمويلًا كافيًا على جميع المستويات، ولكن بشكل خاص في المرحلتين الابتدائية والثانوية، بما في ذلك التركيز على البيئة المحلية في سياق التنمية المستدامة. كذلك ينبغي تنظيم برامج لمحو أمية البالغين تركز على الشواغل البيئية. فالرأي العام المستنير الذي يعي جيدا القيم المشتركة هو وحده الذي سيكون مفتحا للحجج التي تؤكد على الفوائد طويلة الأجل في مقابل فوائد فورية أو أقصر أجلا. كما ينبغي تشجيع التثقيف في المرحلة الثالثة من أجل تعزيز القاعدة الثقافية التي تكون قادرة على تقبل واستيعاب التكنولوجيات الجديدة وتدفعات المعلومات اللازمة للتنمية المستدامة.

٢٦ - وللتعليم والإعلام أهمية حاسمة في تفهم الناس لدوافع التنمية المستدامة واحتياجاتها. وثمة حاجة إلى تحسين كفاءة نشر المعلومات ومختلف التقنيات لتحقيق هذا الغرض. وعلاوة على ذلك فإن مسألة استحداث أسلوب للحياة يتسم بالمسؤولية الأخلاقية والاستدامة، أمر يتجاوز بطبيعة الحال مسألة التقنيات الإعلامية، ويجب معالجتها في الإطار الأوسع لمفهوم كل مجتمع لنوعية الحياة.



٢٧ - وبالنظر إلى عدم الاعتراف بالأهمية الاقتصادية للاستدامة البيئية، يدعو المجلس إلى نشر الحجم الكبير من البحوث التي توضح القيمة الاقتصادية العالية للموارد الطبيعية التي تُدار إدارة سليمة على نحو أفضل وأوسع نطاقاً. ومن شأن مثل هذه الجهود أن تعالج النقص في المعلومات وهي غير مكلفة نسبياً عند الاضطلاع بها.

#### جيم - الابتكار ونقل التكنولوجيا

٢٨ - إن للبحث والتطوير أهمية رئيسية للتنمية المستدامة. ولكنهما، بوجه عام، غير ممولين بدرجة كافية في البلدان النامية. ويجب دعم البحث ونقل التكنولوجيا، بتحويلهما من بحوث رئيسية طويلة الأجل إلى تطبيقات قصيرة الأجل، من أجل بناء قواعد محلية ناضجة من الخبرة والتجارب. ويجب أن يكون التطوير بمعنى تحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية - معتمداً على الشراكات فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مع الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. ولا يتطلب نقل التكنولوجيا، إذا أُريد أن يكون ناجحاً، تدفقاً لرأس المال فحسب، وإنما، أهم من ذلك، يتطلب متلقين ناضجين من الناحية التقنية يجري تشجيعهم من خلال البحث والتطوير، كما يجب أن يكون قائماً على المشاريع المشتركة وأشكال التعاون طويلة الأجل.

٢٩ - ويسلم المجلس بأنه لكي يكون الابتكار ونقل التكنولوجيا ناجحين في البلدان النامية، يجب تشجيعهما مع مراعاة التحول العالمي من التنمية المتجهة نحو الصناعة إلى تنمية قائمة على تكنولوجيا المعلومات.

#### دال - إيجاد أسواق وصكوك سوقية

٣٠ - يحدث قدر كبير من تدهور الموارد لأن بعض الموارد ليست لها أسواق (يقال إن الأسواق "غير موجودة") أو لديها أسواق محدودة فقط (أسواق "غير كاملة"). وعلى سبيل المثال، إذا لم تكن هناك سوق للهواء النظيف، فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق تحسينات كبيرة في نوعية الهواء هي التنظيم المباشر. وفي حين أن التنظيم المباشر يقوم بدور هام ومستمر، فإن تكاليف التنظيم المباشر تعتبر أحد الشواغل الرئيسية في كافة أنحاء العالم. وكما أوصى المجلس سابقاً، ينبغي استخدام مزيج من الصكوك التنظيمية والاقتصادية التي تطلب إلى الشركات وتشجعها على أن تكون آمنة بدرجة أكبر، وأقل تلويثاً وأكثر كفاءة في استخدام الموارد وإدارتها لإنشاء أسواق للموارد والتكنولوجيات الأنظف.

٣١ - ويتيح إنشاء الأسواق لقوى السوق أن تحدد الطلب والعرض لتحسين نوعية البيئة والحفاظ على الموارد وتحديد أقل الطرق تكلفة للوفاء بالمعايير الوطنية أو الدولية. وتشمل الوسائل العديدة المختلفة لإنشاء وتعزيز أسواق للموارد وللبيئة الرسوم والضرائب البيئية، وتراخيص إطلاق انبعاثات قابلة للتداول، وحصص لاستخدام الموارد قابلة للتداول، وخطط للإعانة الضريبية، وخطط لإيداع الضريبة واستردادها،

وإلغاء الإعلانات. وينبغي استخدام هذه الآليات لجعل التفاعل بين التشريع والأسواق أكثر فعالية، بما يمكن المجتمع من تنظيم إدارة الموارد الطبيعية بفعالية وكفاءة وخاصة عندما لا تكون قوى السوق كافية في حد ذاتها. ويعتبر الاتفاق الخاص بمركبات الكلورو فلورو كربون مثالا على الطريقة التي أدى بها التفهم المشترك لمشكلة ما، ولدرجة ارتفاع تكاليف معالجتها إلى وضع تنظيم حكومي دولي ذي آثار إيجابية على السوق على الرغم من المعارضة التي أبدتها المصالح الخاصة في بداية الأمر.

٣٢ - وجوهر التدابير المتعلقة بالسوق هو أنها ترفع أسعار التكنولوجيات الملوثة والكثيفة الموارد بالنسبة للتكنولوجيات الأنظف والتي تحافظ على الموارد، مما يوفر حافزا رئيسيا على التغيير التكنولوجي. ويمكن حتى لهذا النوع من التغييرات المؤسسية المتواضعة أن يولد استجابات اقتصادية رئيسية، مع فوائد بيئية كبيرة.

٣٣ - وستتوقف أكثر الصكوك السياسية فعالية على خصائص البلد. ففي البلدان التي يسود فيها مناخ أكثر برودة، تكتسب معايير الكفاءة الحرارية بالنسبة للمباني أهمية. وقد وضعت السويد وهولندا ضمن بلدان أخرى أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، معايير مرتفعة إلزامية للعزل الحراري. وفي البلدان المدارية، فإن المعايير لمكيفات الهواء والتبريد لها أهمية أكبر. وفي سنغافورة، حيث يقدر أن تكييف الهواء يمثل ٢٥ في المائة من الاستهلاك الإجمالي للكهرباء تم إدراج معايير إلزامية لتكييف الهواء والكفاءة الحرارية في اللوائح الخاصة بالمباني. ويمكن أيضا تحقيق فوائد عن طريق تخفيض الاستهلاك المتفاوت بين النهار والليل، مثلا من خلال حوافز تسعيرية لتحويل استهلاك الكهرباء أثناء فترات انخفاض الطلب عليها.

٣٤ - ويمكن أيضا لأفضليات المستهلك، التي تشكلها أدوات مثل التوسيم الإيكولوجي، أن تعزز التنمية المستدامة. غير أن معايير التوسيم الإيكولوجي يمكن أن تصحب حواجز تجارية مستترة، ويمكن أن تضعف موثوقة خطط التوسيم الإيكولوجي إذا تكاثرت خطط مختلفة. وقد اتخذت عدة مبادرات في ميدان الحراجة، مثل مبادرة مجلس رعاية الغابات لوضع معيار مقبول على نطاق واسع للتوسيم الإيكولوجي في ميدان الحراجة، وبذلت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس جهودا مماثلة. وثمة ضرورة ملحة لوضع مبادئ توجيهية مقبولة عالميا للتوسيم الإيكولوجي.

٣٥ - وفي بعض الحالات، قد لا تكون هناك حاجة إلى تنظيم مباشر ولا إلى صكوك سوقية. وهناك اتجاه متزايد نحو "التنظيم الذاتي" بموجبه توافق الشركات على تحديد التدابير والأهداف الخاصة بها لتحسين النوعية البيئية، رهنا بتفاهم معين مؤداه، أنه إذا أخفقت هذه الشركات في القيام بذلك، قد تتدخل الحكومة وتقوم بالتنظيم. وقد يستند نشوء الاتفاقات الطوعية إلى نظم وطنية أو إقليمية للمبادئ التوجيهية البيئية، مثل البرنامج ٥٠/٣٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعيار BS 7750 في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونظام الإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية التابعة للاتحاد الأوروبي ومعايير الإدارة البيئية للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14000. وفي بعض الحالات، أظهرت برامج طوعية تم

الاضطلاع بها بالتعاون بين مشاريع خاصة ومؤسسات حكومية طرائق لتحقيق حماية بيئية أكبر بتكلفة أكثر انخفاضاً من اللوائح القائمة.

٣٦ - وأكثر الدوافع السوقية فعالية هي المصالح الذاتية للشركات. وخطط العمل البيئية للشركات الصناعية مكرسة إلى حد كبير لتخفيض تكاليف الطاقة والمواد الخام. وينبغي تشجيع هذا النوع من التخطيط، ولو كخطوة أولى نحو تخطيط أكثر شمولاً للمنتجات السليمة بيئياً. والمنتجون يطالبون أيضاً بطرائق إنتاج نظيفة، وهم لا يطالبون أنفسهم بذلك فحسب، إنما يطالبون أيضاً المتعاقدين معهم من الباطن، ويقومون على نحو متزايد بحساب التكاليف من حيث دورات التطور والآثار البيئية، ويستخدمون جهودهم - لأغراض الدعاية والتسويق. ومن أجل جعل الصكوك السوقية الوطنية فعالة في السياق الدولي، وتثبيط همة "المستفيدين بالمجان"، يحتاج الأمر إلى شراكة عالمية قائمة على تنظيم متعدد الأطراف.

#### هـ - السياسة التجارية

٣٧ - هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لكي تكون التجارة والسياسات البيئية متداخلة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلى الصعيد الوطني، يلزم وضع أطر لرصد الآثار البيئية والاجتماعية لتحرير التجارة بحيث يمكن تصميم سياسات فعالة وتنفيذها للتصدي لأي آثار سلبية غير مقصودة. وقد يكون من الممكن إدماج إجراءات للمواءمة بين التجارة والسياسات البيئية في ترتيبات إقليمية بصورة أسرع من إدماجها في اتفاقات تجارية دولية. غير أنه من الضروري استكمال مهمة التوفيق بين الأحكام التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأنظمة منظمة التجارة العالمية وإجراءاتها لتسوية المنازعات.

#### واو - البعدان الحضري والريفي

٣٨ - تنشأ أكبر التحديات للتنمية المستدامة من أقصى طرفين: في المناطق الريفية للبلدان ذات الدخل المنخفض التي لم تتوفر لها فرص الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة للتنمية المستدامة، وفي مناطق العواصم السريعة النمو بتركزاتها العالية من النشاط الاقتصادي واستهلاك الموارد. وفي حين أن معظم سكان العالم، وعدداً متفاوتاً من الناس الفقراء ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية، فإن الهجرة المستمرة السريعة من المناطق الريفية إلى المراكز والمدن ستجعل سكان العالم قريباً سكاناً حضريين في غالبيتهم. وتيسر عملية التحضر كل من التنمية المستدامة بمنح عدد أكبر من الناس فرص الوصول إلى تكنولوجيات منتجة ومستدامة والحد من الضغط الواقع على المناطق الهشة إيكولوجياً؛ ولكنها تثير مشاكل ضخمة للتخطيط والإدارة الحضريين التي يتعين عليها أن تلبى الطلب المتزايد على الطاقة والمياه والنقل، مع معالجة الأحجام المتزايدة من النفايات الصلبة والسائلة والغازية.

٣٩ - ويجب على التنمية الحضرية المستدامة أن تُعالج مجموعة كاملة معقدة من الاحتياجات، بما في ذلك توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية وحماية نوعية الهواء، والوصول إلى النقل العام، والتحكم

في الازدحام والضوضاء، والتخلص من النفايات. وتوجد تكنولوجيات لمعالجة هذه المشاكل، ولكن تكاليف تنمية بنى أساسية حضرية، لا سيما في المناطق المبنية بالفعل، باهظة للغاية. ويمكن للتسعير الواقعي للخدمات والموارد العامة، ربما من خلال التسويق أو التحول إلى القطاع الخاص، مع تأمين خدمات أساسية يمكن تحمل نفقاتها لذوي الدخل المنخفض، أن يكون عنصرا أساسيا لتمويل البنى الأساسية الحضرية والخدمات العامة.

٤٠ - وحيثما لا تستطيع البلديات توفير الخدمات اللازمة، يمكن تشجيع الجهود المجتمعية على تلبية الاحتياجات المحلية، ويمكن إتاحة الائتمان على نطاق صغير للمشاريع الصغيرة والقطاع غير النظامي. وسوف تُشجع المشاركة الواسعة في تخطيط وإدارة الخدمات العامة وتطوير البنى الأساسية، مع المشاركة العامة على مستوى المجتمعات المحلية ومشاركة جماعات المصالح على مستوى المجالس البلدية، المشاركة العامة في تشغيل وصيانة المرافق العامة بكفاءة.

٤١ - وفي المناطق الريفية في البلدان النامية، حيث لا تحظى أعداد غفيرة من الناس بإمكانية الوصول إلى المياه النظيفة، والكهرباء أو أي مصادر حديثة للطاقة، أو شبكات النقل والاتصالات الحديثة أو أي متطلبات أخرى للتنمية، فإن الضرورة ملحة لتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنى الأساسية وفرص التنمية بأسرع ما يمكن وبأسعار يُمكن تحملها. غير أن الكثافة المنخفضة للسكان، وانخفاض الدخل وفي كثير من الأحيان تجعل الأراضي غير المشجعة على السكنى في المناطق الريفية، تمديد شبكات الكهرباء وشبكات الاتصالات والنقل مسألة مكلفة جدا. ومن الضروري استحداث نهج منخفضة التكلفة للخدمات الأساسية للمناطق الريفية ذات الدخل المنخفض مع تقديم إعانات مؤقتة أو إعانات شاملة حيثما كان ذلك ضروريا لتحقيق فوائد الوصول المعمم إلى الخدمات العامة والتكامل الاجتماعي. ويمكن للتسعير الواقعي في المناطق التي تحصل في الوقت الحالي على دعم للمياه والكهرباء وخدمات الطاقة والنقل أن يساعد على تعبئة الموارد لتوفير مثل هذه الخدمات للمناطق غير المخدومة.

٤٢ - ويمكن لتنمية المناطق الريفية، مع تحسين إمكانية الوصول إلى المياه والكهرباء والنقل أن تؤدي على السواء إلى تحسين البيئة - مثل استبدال خشب الوقود بالطاقة النظيفة - وإلى التدهور البيئي - مثلا التحات، والتملح وإزالة الغابات نتيجة لزيادة الكثافة الزراعية. وهكذا تتطلب التنمية الريفية المستدامة تخطيطا متكاملًا للمناطق الريفية، مع المشاركة المحلية، في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

#### زاي - التعاون الإقليمي ودون الإقليمي

٤٣ - في حين أنه من البديهي أن المخاطر البيئية العالمية، مثل الاحترار العالمي، تحتاج إلى معالجة على المستوى العالمي، فإن كثيرا من المشاكل المتعلقة بتدهور الموارد والتلوث البيئي تنشأ على الصعيد الإقليمي

ويمكن معالجتها بأقصى فعالية على هذا الصعيد. ومن الأمثلة على ذلك الأمطار الحمضية العابرة للحدود، وتلوث البحيرات والبحار المشتركة، والطلبات التنافسية على مياه نهر يجري عبر عدة بلدان؛ وتلوث المحيطات. وفي مثل هذه السياقات، يمكن أن تشبث عزيمة بعض البلدان عن العمل من طرف واحد لحماية الموارد أو الحفاظ عليها ذلك أنه قد يجري تقويض أو إبطال مفعول جهودها من قبل آخرين يستغلون الإجراء من طرف واحد لصالحهم الشخصي دون تبادل. والعنصر الرئيسي في التعاون الإقليمي الفعال يكمن في ضمان أن كل طرف يكون في وضع أفضل باتفاق إقليمي من وضعه بدونه. والمكاسب ليست بالضرورة بيئية أو اجتماعية أو مالية فحسب، وإنما يمكن أن تكون أيضا سياسية، مثلا عن طريق تأمين تحالف مع بلدان أخرى متضررة والإسهام في تحقيق استقرار سياسي. وتوجد أمثلة عديدة على مثل هذا التعاون الإقليمي، مثل اتفاقات أوروبا بشأن مراقبة الأمطار الحمضية العابرة للحدود، وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومشروع حوض نهر زامبيزي. وتكون فرص نجاح مثل هذه الاتفاقات عالية للغاية: (أ) عندما تعترف المفاوضات أن الاتفاق المبكر يقدم مكاسب فيما يتعلق بالتعاون المستقبلي، ربما بشأن مسائل مختلفة تماما موضع اهتمام مشترك؛ و (ب) عندما تكون تكاليف الامتثال للاتفاقات منخفضة إلى أدنى حد ممكن. والمسألة الثانية هامة وتساعد على تفسير لماذا يمكن في بعض الحالات التفاوض بشأن اتفاقات عالمية بنجاح، مثل بروتوكول مونتريال.

٤٤ - وبالنظر إلى الطابع الإقليمي أو دون الإقليمي للكثير من المشاكل البيئية، بالإضافة إلى تلك التي تؤثر على بلدان قليلة فقط، أو حتى مشاكل تؤثر على بلد واحد يكون على درجة من الفقر لا تسمح له بمعالجتها بفعالية، فإنه من الضروري أن تقوم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل اللجان الإقليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والجماعة الكاريبية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمواجهة هذا التحدي من خلال تعددية الأطراف. وينبغي ربط قدراتها السياسية والاقتصادية بالموارد المالية لمؤسسات بريتون وودز، والمصارف الإنمائية الإقليمية والصناديق دون الإقليمية. ويعد العمل الذي تقوم به مؤسسة بلدان الشمال للتمويل البيئي. وحكومات بلدان الشمال الأوروبي في دول بحر البلطيق، والاتحاد الروسي وأوروبا الشرقية والوسطى مثالا طيبا على التعاون لحل المشاكل البيئية الإقليمية. وينبغي للمنظمات الإقليمية المعنية بالتجارة أن تعمل على المواءمة بين السياسات التجارية والبيئية. وهناك مثل على آلية دون إقليمية تعمل لهذا الغرض هي اللجنة المعنية بالتعاون البيئي التي أنشأها أعضاء اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة.

حاء - الإصلاح الاقتصادي والتمويل الجديد

٤٥ - يرى المجلس أن هناك ضرورة ملحة لتحسين كفاءة استخدام الموارد القائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن يشمل هذا إصلاحات هيكلية للنظم السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية وتنفيذ المساواة، والقضاء على الفساد من أجل تحسين القدرات الاستيعابية للبلدان. وسيؤدي ذلك إلى ظهور تنمية مستدامة متداعمة ذاتيا ومجتمعات منتجة قادرة على اجتذاب التمويل بشكل تنافسي من خلال السوق.

٤٦ - ويرى المجلس أنه من الضروري أن تحدث تدفقات جديدة لرؤوس الأموال من أجل التنمية المستدامة على جميع البلدان، لا سيما على البلدان النامية. ومن المتوخى أن يأتي هذا الرأسمال الجديد من إعادة توجيه رأس المال الخاص من الأسواق الناضجة إلى الأسواق ذات القدرة الاستيعابية الجديدة المنشأة من أجل التنمية المستدامة، ومن إلغاء الإعانات المالية القائمة؛ ومن المدخرات المحلية؛ ومن تخفيف عبء الديون؛ ومن الأموال العامة، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. كما ينبغي بذل جهود لتوفير المرونة اللازمة للسماح لعمليات إعادة التوزيع تلك بأن تحدث بشكل طبيعي استجابة للحوافز.

#### رابعاً - الطاقة

٤٧ - بالنظر إلى كبر حجم قطاع الطاقة ودورها الرئيسي في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن التغييرات الرئيسية في إنتاج الطاقة والأنماط الاستهلاكية لن تحدث إلا بصورة تدريجية. وسيطلب تشجيع إحداث هذه التغييرات اتخاذ مجموعة من التدابير المنسقة لتعزيز كفاءة الطاقة والحفاظ عليها، بما في ذلك تدابير تنظيمية، والبحث والتطوير، وتسعير أكثر رشداً. وينبغي لكل بلد أن يضع استراتيجية متكاملة لتنمية الطاقة المستدامة، استناداً إلى مثل هذه التدابير والتدابير المنسقة دولياً من خلال عملية حكومية دولية شاملة. ويوصي المجلس بالشروع في عملية حكومية دولية، تربطها صلات ملائمة بالقطاع الخاص وبالمنظمات غير الحكومية، لوضع نهج متكامل لتنفيذ سياسات الطاقة بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بالطاقة المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٤٨ - والطاقة أساسية للتنمية، ولكن إذا لم يتسم انتاجها واستخدامها بالكفاءة فهي:

- (أ) تسبب تلوثاً، له آثار محلية وإقليمية على صحة البشر، لا سيما في المناطق الحضرية؛
- (ب) تلحق الضرر بالمحاصيل والغابات والمياه والتنوع البيولوجي، ولها تأثيرات عالمية من خلال تغير المناخ؛
- (ج) الموارد المتأتمية من النفايات التي يمكن أن يُعاد استعمالها في استخدامات بديلة من أجل إدخال تحسينات أكبر على رفاه البشر؛

(د) تستهلك الموارد غير المتجددة التي ستحتاجها الأجيال المقبلة.

وبالتالي، فإن التنمية المستدامة، في كل من الأجلين القصير والطويل، تتطلب إعادة توجيه لقطاعات الطاقة في العالم لتحسين كفاءة الطاقة والسماح بالإسراع في تنمية مصادر الطاقة المتجددة.

٤٩ - والأسعار عامل رئيسي يؤثر على الاستعمال الفعال للطاقة؛ طالما ظلت الطاقة المتولدة من مصادر مختلفة بدون تسعير بالتكلفة الكاملة، بما في ذلك الضرر البيئي الذي تسببه، فلن تتوفر الإمكانيات لسد احتياجات الطاقة لسكان العالم الحاليين، ناهيك عن احتياجات الزيادة المتوقعة في السكان.

٥٠ - ولذا يوصي المجلس بأن تسعى جميع الحكومات، لا سيما حكومات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى تحقيق الفوائد المنبثقة عن تسعير الطاقة المنقح من خلال:

(أ) إلغاء الإعانات المالية المقدمة إلى إنتاج واستهلاك الطاقة، ولا سيما للوقود الأحفوري والطاقة النووية، في غضون عشر سنوات؛

(ب) التسعير الرشيد للطاقة لتشجيع الحفاظ على الطاقة واستخدامها الفعال وللتعبير عن الأضرار والمخاطر البيئية المتكررة الحدوث التي تسببها الطاقة، مع مراعاة التكاليف التي ستنتج عن استنفاد الموارد غير المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة.

٥١ - وسيؤدي رفع أسعار الطاقة لكي تعكس التكاليف الكاملة إلى ما يلي:

(أ) رفع كفاءة الطاقة بتشجيع الأخذ بتكنولوجيات معروفة في المحافظة على الطاقة؛

(ب) تشجيع وضع تكنولوجيات جديدة للمحافظة على الطاقة؛

(ج) تشجيع التحول إلى أشكال طاقة متجددة وبها نسبة منخفضة من الكربون؛

(د) تشجيع الاستثمار في استكشاف وتطوير إمدادات جديدة من الطاقة.

٥٢ - وستواجه المحاولات المبذولة لرفع أسعار الطاقة، مع ذلك، بعدد من العقبات:

(أ) ستعارض صناعات الإمداد بالطاقة هذه التدابير لأثرها على الطلب على منتجاتها في الأجل القصير؛

(ب) ستهتم صناعات استهلاك الطاقة بأثر رفع أسعار الطاقة على تكاليف إنتاجها وتنافسها الدولي؛

(ج) قد تعاني الفئات الاجتماعية المحرومة من الأسعار المتزايدة، لا سيما بالنظر إلى أن جزءاً أكبر من دخلها سينفق على الطاقة.

٥٣ - ويمكن تخفيض بعض هذه العقبات عن طريق ما يلي:

(أ) إعادة تدوير إيرادات ضريبة الطاقة إلى الصناعة مرة أخرى من خلال فرض ضريبة مخفضة على المدخلات الصناعية الأخرى، لا سيما العمل، مما يشجع العمالة بالتالي وفي نفس الوقت يثبط الاستهلاك المفرط للطاقة "الربحية المزدوجة". وسيساعد هذا الأثر المزدوج لضريبة الطاقة على تصحيح مشاكل البطالة الطويلة الأجل التي نشأت من التكلفة المتزايدة للعمل المتصل بسعر الطاقة؛

(ب) استخدام بعض الإيرادات الضريبية لتعويض الفئات ذات الدخل المنخفض عن الأسعار الأكثر ارتفاعاً؛

(ج) ضمان أن تكون زيادات أسعار الطاقة متدرجة الارتفاع كيما يتوفر للصناعة والأسر المعيشية الوقت اللازم للتكيف عن طريق إعادة النظر في توقعاتها المتعلقة بأسعار الطاقة في المستقبل وبتحسينها لكفاءة الطاقة؛

(د) التوصل إلى الطرق الكفيلة بالإقلال إلى أدنى حد من تأثير الأسعار المتزايدة على القدرة على المنافسة، بما في ذلك تنسيق السياسات فيما بين البلدان ذات المستويات المماثلة من التنمية.

٥٤ - وقد تشمل أدوات تصحيح أسعار الطاقة ما يلي:

(أ) إلغاء الإعانات المالية؛

(ب) إلغاء القيود غير الرشيدة على الأسعار؛

(ج) ضرائب الكربون/الطاقة؛

(د) الضرائب على ملوثات الجو المحلية والإقليمية (جسيمات ثاني أكسيد الكبريت، والنيتروجين)؛



(هـ) أذون التلوث القابلة للتداول على أساس قومي.

٥٥ - ويوجه المجلس الانتباه إلى ضرورة التعجيل بالاستثمار في مجال الحفاظ على الطاقة، وفي أشكال الطاقة المتجددة، وفي أجيال جديدة من تكنولوجيا الطاقة. ويعيد المجلس تأكيد أهمية التسعير الكامل للطاقة، إلى جانب الكثير من أدوات السياسة الأخرى المتوفرة، لتشجيع هذه الاستثمارات والتحول إلى نظم جديدة للطاقة. وتشير التقديرات إلى أن التمويل المخصص للطاقة المتجددة يبلغ في الوقت الحالي ١٠ في المائة فقط من التمويل الخاص بالبحث والتطوير في مجال الطاقة.

٥٦ - ومن ضمن فوائد الاستثمار في قطاع الطاقة التي تنظر فيها الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، يوجه المجلس الانتباه بصفة خاصة إلى الفوائد المتعددة التي تتحقق من تزويد أكبر عدد ممكن من الأسر المعيشية بالكهرباء. وتتعدى هذه الفوائد مجرد توفير الحرارة والكهرباء من أجل تخزين الأغذية في حالة جيدة، وتوفير الضوء من أجل الأطفال في أعمالهم المدرسية، وتحسين التعليم والقدرة على القراءة والكتابة، والوصول إلى الاتصالات الحديثة. وينبغي أن يكون لتوفير الكهرباء للسكان المحرومين منها الأولوية اللازمة، وأن يجرى الاضطلاع به على أساس برامج تخصص لمناطق معينة يجرى الاضطلاع بها على مدار فترة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات. وتحسين معدل المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر على الطاقة يمكن أن يسهم أيضا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٧ - وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون تسعير الطاقة التفاضلي الذي تحدد فيه أسعار مختلفة لأنواع مختلفة من المستهلكين نافعا في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت الذي يحفز فيه التنمية المستدامة. وهذا ممكن مثلا بالنسبة للكهرباء، ولكنه ليس ممكنا بالنسبة لوقود النقل السائل. وحيثما أمكن التفاضل، فقد تزود الأسر المعيشية الفقيرة بتعريفة منخفضة (حبل الإنقاذ) وتخصص تعريفات أعلى بكثير للمستهلكين الأكثر ثراء. على أن تستخدم الأرباح المتحققة من هذه الأخيرة في دعم التعريفات المنخفضة للمستهلكين الأفقر. وتقدم هذه الإعانات المالية الشاملة بشكل واسع في بلدان كثيرة ويوصى بالعمل بها، ولكن من المهم في هذا الصدد أن يعبر متوسط السعر للقطاع عن التكاليف الحدية الكاملة للإمداد بالكهرباء.

٥٨ - وبالنسبة للأسر المعيشية الحضرية ذات الدخل المنخفض، تتمثل المشكلة إلى حد كبير في مشكلة إقامة وصلات محتملة التكاليف بالشبكات القائمة وتجنب الوصلات غير القانونية الخطيرة التي كثيرا ما تقام. وفي هذه المجالات يمكن أن يسهم تسعير (حبل الإنقاذ) وتقديم الإعانات المالية الشاملة في جعل الكهرباء محتملة التكاليف للجميع.

٥٩ - وبالنسبة للمناطق الريفية غير الموصولة بالشبكات، وبالنظر للحاجة إلى التحول من مصادر طاقة غير متجددة إلى مصادر طاقة متجددة، يوصي المجلس ببرنامج متواصل للاستثمار في مشاريع الطاقة الريفية

اللامركزية، يقوم على أساس الطاقة المتجددة حيثما أمكن، على أن يتم الوفاء بالتكاليف المتزايدة لهذه المشاريع، حيثما لزم، من مصادر عالمية مثل مرفق البيئة العالمية.

٦٠ - وقد قدمت توصيات لرفع أسعار الطاقة مرات عديدة قبل ذلك. ولا تزال هناك حساسية كبيرة إزاء هذه التدابير نظراً لأنه من الواضح أن أحد آثارها العاجلة هو الإضرار بميزانيات الأسر المعيشية والشركات، وستكون ثمة تكيفات صعبة سيتعين القيام بها في حالات كثيرة. ورغم ذلك، تم تنفيذ الكثير من تدابير السياسة هذه وألغيت الإعانات المالية أو خُفضت في بلدان كثيرة. وتتمثل إحدى الطرق في الأخذ بتسعير أرشد هو إزالة القيود السعرية السياسية الحافز، وتحويل مسؤولية تحديد ومراقبة المبادئ التوجيهية للأسعار إلى السلطات التنظيمية المستقلة، على أن يكون المستهلك ممثلاً وعاملاً في إطار قواعد تتسم بالشفافية.

٦١ - وعندما تخفض الإعانات المالية الطاقة، سيفرج عن موارد مالية يمكن استعمالها في استخدامات بديلة، تشمل التعويض لفئات من الناس أصابها الضرر بصورة خاصة. وقد يكون التعويض كذلك غير مباشر، مثلاً عن طريق تقديم خدمة عامة ما كان من الممكن تحمل تكاليفها من قبل.

٦٢ - ويمكن تقرير زيادات سعرية بالتدريج كما يتوفر للمستهلكين قدرة داخلية على التوقع بأن أسعار الطاقة سترتفع مرة أخرى بمرور الوقت. وسيكُن هذا من استيعاب ارتفاع السعر كما سيمكّن المستهلكين من التكيف وفقاً لذلك. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مثلاً، تزيد أسعار البنزين كل عام بنسبة ٣ في المائة بالأسعار الحقيقية نتيجة لتدابير سياسية اتخذت منذ بضع سنوات مضت.

#### خامساً - النقل

٦٣ - يعد النقل مسألة أساسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي تنقل الأفراد، والتكامل الاجتماعي، والاتجار والتجارة. بيد أن قطاع النقل في جميع أنحاء العالم يشير إلى وجود اتجاهات بيئية مزعجة ومتدهورة، ترجع أساساً إلى حركة مرور السيارات. فعلى الرغم من أن التكنولوجيات الجديدة وتدابير كفاءة السيارات يمكن أن تؤدي إلى تحسينات بيئية - ومن الأهمية البالغة أن يتحقق هذا الاحتمال - فقد يؤدي نمو حركة المرور إلى تدهور بيئي واجتماعي معجل في المناطق الحضرية. ويلزم إعداد وسائل بديلة لنقل الأفراد وشحن البضائع بتكلفة اجتماعية أقل إلى حد كبير بالنسبة للطن/الكيلومتر والشخص/الكيلومتر والعمل بها.

٦٤ - ويفرض النقل البري، وبصورة أقل، الأشكال الأخرى من النقل، تكاليف اجتماعية تتخذ شكل حوادث؛ وأضرار بالصحة البشرية من الجسيمات وأول أكسيد الكربون، والرصاص، والمركبات العضوية المتطايرة وغيرها من الملوثات؛ ومن الازدحام؛ وإزعاج الضوضاء؛ والانفصال الاجتماعي "أثر الحاجز"، وتلويث الجو

المحلي؛ والتلوث الجوي العابر للحدود من أوكسيدات النيتروجين وأوكسيدات الكبريت؛ والإضرار العالمي بسبب انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

٦٥ - وتتفق الدراسات التي تجرى في مجال التكاليف الاجتماعية للنقل، التي غالبا ما يضطلع بها في البلدان المتقدمة النمو، اتفقا واسعا على أهمية ما يلي: (أ) السيارة بوصفها المصدر المهيمن للتكاليف الخارجية؛ (ب) الحوادث، والتلوث الجوي، وتغير المناخ وإزعاج الضوضاء بوصفها أكبر التكاليف الخارجية. وثمة حاجة إلى دراسات أخرى بشأن تكاليف الازدحام وأثر الحاجز - أي التدخل في الحركة على الطرق البرية وحركة المرور نتيجة لحركة المشاة وراكبي الدراجات وانقطاع اتصالات المجتمعات المحلية - وكذلك الأثر على الهياكل التاريخية.

٦٦ - والازدحام الحضري ليس سوى دالة بصفة جزئية للطرق غير الملائمة، وإن كان بناء طرق أكثر وأفضل يؤدي إلى ازدياد حركة المرور مما يقلل بدوره من فائدة الطرق الجديدة. ويسبب الازدحام في مدن كثيرة التخطيط السيء في استغلال الأراضي، والجودة المنخفضة للطرق والإدارة السيئة لحركة المرور وكذلك عدد الطرق غير الكافي. ويتسبب الازدحام في تكاليف هامة من ناحية الإنتاجية: فهو يستهلك وقتا نظرا للانتظار العقيم عند انسداد حركة المرور. وهو يزيد، بشكل غير مباشر، من الإجهاد والإثارة، مما يقلل من إنتاجية العمل. ومن ضمن السياسات التي يمكن أن تقلل من الازدحام تخصيص ممرات في الطرق للنقل الجماعي، وإلغاء الإعانات المالية لساحات انتظار السيارات، وتطبيق تكنولوجيات متقدمة في تسعير الطرق.

٦٧ - ومن المطلوب اتباع نهج جديدة متكاملة لتخطيط النقل نظرا لأنه لا يرجح أن ينجح تدبير واحد بمفرده في ذلك. كما أن نمو النقل لمسافات طويلة إضافة إلى الطابع غير المحلي لكثير من آثار وسائط النقل يعني وجوب أن تشترك في هذا التخطيط السلطات المحلية والوطنية والإقليمية بما فيها وكالات النقل والتنمية الحضرية والوكالات البيئية. ويعتبر الاشتراك على نطاق واسع ضروريا لفعالية هذا التخطيط وأن يشترك فيه ممثلون لمجموعات المصالح العامة والمجتمعات المحلية والصناعة. كما ينبغي منح اهتمام خاص لضمان استفادة المجتمعات ذات الدخل المنخفض من نظم النقل العام الميسرة واشتراكها في نظم التخطيط التي تخدمها. وينبغي أن يضع كل بلد استراتيجية طويلة الأجل لتخطيط النقل وذلك بمشاركة محلية وتنسيق دولي.

٦٨ - ويرى المجلس أن أفضل الفرص لتحقيق مكاسب كبيرة في قطاع النقل تنتج عن مزيج من تدابير السياسة العامة، مثل:

(أ) تخطيط استخدام الأراضي الحضرية بما في ذلك تحسين إجراءات إنعاش المدن والمراكز وتفاذي المجمعات التجارية خارج المدن وحسن إدارة الأماكن المكتظة على جوانب الطرق على نحو ما أوصى به المجلس في عمله السابق؛

(ب) وضع أسعار ملائمة لوقود النقل واستغلال المركبات والطرق وساحات انتظار السيارات. وتشمل التدابير لتحقيق هذا الغرض زيادة الضريبة على البنزين والديزل لتشجيع الحد من السفر والتحول إلى أنواع الوقود القليلة التلوث وزيادة الضريبة السنوية على المركبات وفرض أسعار اقتصادية على ساحات انتظار السيارات وفرض رسوم على استخدام الطرق المكتظة؛

(ج) الاستثمار في نظم النقل الجماعي وتقديم الإعانات المالية إذا اقتضى الأمر لبيان الفوائد البيئية والاجتماعية لهذه النظم. وينبغي إيجاد مصادر مبتكرة للتمويل للوفاء بالتكاليف الرأسمالية المرتفعة لنظم النقل الجماعي. وأحد أمثلة مصادر التمويل المبتكرة هو فرض ضريبة على قيمة الممتلكات المتزايدة الناجمة عن النظام. كما يمكن بدلا من ذلك فرض رسوم على مستخدمي الطرق من غير وسائط النقل الجماعي لتوليد الإيرادات اللازمة لتمويل نظم النقل الجماعي؛

(د) نظم إدارة حركة المرور في الطرق التي تمنح التفضيل لمركبات النقل الجماعي؛

(هـ) تخصيص الرشيد للإنفاق على خفض التكاليف الكبيرة بسبب حوادث النقل؛

(و) استخدام الشراكات العامة - الخاصة المبتكرة لتمويل نظم النقل وبنائها وصيانتها؛

(ز) تشجيع الجهود القائمة على دوافع تجارية التي يبذلها صانعو المركبات لاستحداث مركبات تعمل بالطاقة الكهربائية أو الشمسية أو طرق نقل جماعي كبداية للمركبات التقليدية؛

(ح) تشجيع استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنيات المعلومات الأخرى للحد من الطلب على النقل؛

(ط) إلغاء الدعم الضمني للنقل الجوي والناجم من الاتفاق الدولي الذي يمنع فرض ضريبة على بنزين الطائرات.

٦٩ - ويمكن توقع المعارضة لهذه التدابير من المجموعات ذات المصالح. ورغم ذلك فهناك دلائل متزايدة على الاهتمام العام بالتكاليف البيئية للنقل البري غير المقيد كما يوجد اهتمام تجاري بالتكاليف الناجمة عن الازدحام. ولذلك توجد احتمالات متزايدة لإقامة تحالفات استراتيجية تستند على اتفاقات الرقابة الطوعية والتعاون فيما بين مخططي استخدام الأراضي والمواطنين والمنظمات غير الحكومية. بيد أنه من غير المحتمل أن يكون هذا الاهتمام المتزايد كافيا في حد ذاته لعكس الاتجاهات في القريب العاجل.

٧٠ - ولذلك يوصي المجلس بأن تولى الحكومات على نطاق العالم اهتماما عاجلا وجادا لإمكانيات تحسين الرفاه ونوعية البيئة بتطبيق برنامج العمل المذكور آنفا. كما ينبغي استهداف برنامج العمل هذا في عدة

مدن في مختلف أنحاء العالم النامي من خلال تعاون دولي بين سلطات المدن والمخططين الحضريين ومصادر التمويل الثنائية ومتعددة الأطراف. كما ينبغي أن تتوفر خطط العمل لتنفيذ هذه المشاريع في غضون خمس سنوات.

#### سادسا - المياه

٧١ - تعتبر المياه النظيفة مصدرا حيويا لحياة الإنسان. وقد أصبحت نادرة بشكل متزايد في عدد متزايد من البلدان واضطر مختلف مستخدميها - الاستخدام المنزلي والصناعي والزراعي وتربية المائيات وتوليد الطاقة المائية والنقل والسياحة والهيكل الأساسية وصيانة وسائل استقبال للمياه - إلى التنافس في سبيلها. ويوجد دليل متزايد على أن ندرة المياه قد تصل إلى حد الأزمة في العقود القليلة التالية لا سيما في المناطق الجافة والمدن الكبيرة. ولذلك تمثل المياه تحديا كبيرا يواجه البشرية التي فشلت حتى الآن في أن تمنحها الاهتمام الذي تستحقه.

٧٢ - ولا يزال كثير من الناس يعتبر المياه "سلعة مجانية" أي أنه لا ينبغي إدخالها في مجال التسعير الاقتصادي. ولا يعتبر هذا الرأي خاطئا فحسب ولكنه يأتي بنتائج عكسية نظرا لأن إمدادات المياه مكلفة ماليا وللأموال التي تستوعبها استخدامات مجزية في أماكن أخرى. وبالتالي فإن من المهم للغاية توفير إمدادات المياه بشكل كافٍ ودون فرض مطالب رئيسية على الموارد العامة المحدودة. ويصبح التسعير الفعّال أحد الأساليب المهمة لضمان أن تكون الإمدادات العامة مأمونة ونظيفة. كما أن فكرة ضرورة تسعير المياه بمستويات منخفضة (محتملة) تنشأ من شروط الكفاءة هذه وتتجاهل حقيقة أن الإعانات المالية المقدمة للمياه لم تفد الفقراء. ويؤكد الدليل كذلك أنه عندما تشارك الأسر المعيشية في اتخاذ القرار بوصفها مستخدمة للمياه فإنها تجعل مرافق المياه خاضعة للمساءلة في حين أنه لا يوجد حافز لديها في الوقت الحالي للاهتمام بمعايير توفير المياه. ومن شأن التسعير المعقول للمياه أن يحمل أرباب الأسر جزءا من المسؤولية في ضمان توفيرها بشكل كافٍ في الوقت الذي يتيح لمرفق المياه استعادة التكاليف مما يقلل بالتالي من الطلب على أموال دافعي الضرائب لتقديم الإعانات المالية.

٧٣ - ويرى المجلس أن الأسعار الرشيدة، بما في ذلك جميع الآثار الخارجية، يجب تحديدها لجمع الاستخدامات كما يجب وضع عمليات للانتقال بشكل مطرد لفرض رسوم طبقا لهذه الأسعار. ويجب تحقيق هذا الهدف بطريقة تقلل من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية لإعادة تحديد الأسعار. كما يجب أن يعتمد استحداث نظم لإمدادات المياه على نطاق كبير في المستقبل التسعير الذي يعكس جميع التكاليف الخارجية بما فيها التشبع بالمياه؛ والتملح؛ وتغير الموئل؛ والأثر بالنسبة لأنواع المهددة بالانقراض؛ وتدهور نوعية المياه في الأجل الطويل بسبب تغير ممارسات استخدام الأرض في مستجمعات المياه؛ والتشوه الثقافي والاجتماعي؛ وتكلفة المخاطر المطروحة.

٧٤ - وينبغي إدارة موارد المياه على نطاق كل أحواض الأنهار في مجملها بما في ذلك المستودعات الجوفية. ويجب تحقيق أوجه التعاون المحلي والإقليمي والدولي وتجنب المنازعات في كل واحد من أحواض الأنهار والأحواض الموصلة. ونظرا لزيادة استخدام موارد المياه كنتيجة لنمو السكان والتحضر والتصنيع فإنه من الواضح أن عمليات تخطيط أحواض الأنهار ينبغي أن تنفذ بالنسبة لجميع أحواض الأنهر الرئيسية في البلدان النامية لتيسير التنمية المستدامة لمواردها المائية. كما يجب التركيز بوجه خاص على تشجيع البلدان التي تتقاسم حوض أحد الأنهار على التعاون بغية زيادة استخدام مواردها المائية الى الحد الأمثل وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أيضا بذل جهود لاستحداث تكنولوجيات جديدة لزيادة العوائد الاقتصادية إلى الحد الأمثل واستمرار تدفق الموارد في مجمل أحواض الأنهار.

٧٥ - وينبغي أن تشرك سلطات أحواض الأنهار جميع السلطات المحلية على نحو فعال في هياكلها الإدارية وأن تستفيد من خبرات الخبراء الاستشاريين. ويمكن للسلطات في مختلف البلدان بل وفي مختلف المناطق في البلدان الكبيرة أن تستفيد من تبادل الخبرات في معالجة القضايا المماثلة.

٧٦ - ويوجد عدد من المعوقات التي تحول دون تحسين إدارة موارد المياه العذبة:

(أ) المنازعات بين مستخدمي موارد المياه المشتركة، لا سيما عندما يوجدون في بلدان مختلفة؛

(ب) مقاومة تغيير الأنماط التقليدية لاستخدام المياه، وعلى سبيل المثال تحويل تخصيص المياه من الزراعة إلى استخدامات أخرى؛

(ج) مقاومة إحلال آليات التسعير محل الطرق التاريخية لتحديد حقوق الاستخدام ويعزى ذلك جزئيا للأراء الخاطئة التي تعتبر المياه سلعة مجانية.

بيد أنه يمكن التغلب على هذه المعوقات عن طريق عملية التخطيط الاستراتيجية المقترحة بشرط أن يتم تشجيع جميع أصحاب المصلحة في المساهمة في العملية.

٧٧ - وينبغي النظر إلى المياه في سياق دورة المياه الكلية من مرحلة استجماع المياه إلى مرحلة معالجة مياه الفضلات بما في ذلك صيانة أحواض تخزين المياه (السطحية والجوفية) وصحة أحواض الاستقبال. ويجب أن تشمل هياكل التسعير المرتبطة باستخدام جميع عناصر دورة المياه.

٧٨ - وهناك حاجة ملحة لتحسين كفاءة استخدام المياه وذلك بتقليل الطلب وتحسين طرق الإمداد وإعادة تدوير مياه الفضلات وتحسين فعالية صيانة نوعية المياه في أحواض التخزين.

٧٩ - ولا تتوفر للمراكز الحضرية الكبيرة، لا سيما في البلدان النامية، نظم ملائمة تماما لتوفير المياه والإمداد بها وإدارة الفضلات. وحتى البلدان التي توجد فيها مرافق لمعالجة مياه الفضلات تواجه مشاكل في التخلص من الترسبات الكبيرة. ويجب استحداث تكنولوجيات جديدة على نحو عاجل لحل هذه المشاكل.

٨٠ - وبالإضافة إلى توفير الدعم المالي، يمكن أن يشمل التعاون الدولي إنشاء فريق أبحاث استشاري دولي معني بالمياه، يقوم على سبيل المثال بالتالي:

(أ) تشجيع البحث والتطوير في مجال الاستخدام الفعال للمياه؛

(ب) طلب مساهمات من المهندسين والعلماء في ميدان السلوك؛

(ج) نشر نتائج أبحاثه عن طريق التثقيف والتدريب مع وضع الاتجاهات النفسية والقضايا السياسية في الاعتبار.

٨١ - وينبغي إيلاء أولوية عليا لضمان حصول جميع قطاعات المجتمع في المناطق الحضرية والريفية على المياه الملائمة وإدارة مياه الفضلات. وسوف يتطلب ذلك تحديد التكنولوجيات التقليدية وتقديم مدخلات من جانب المجتمعات المحلية واستحداث تكنولوجيات جديدة. ويرى المجلس أن أحواض الأنهار المختلفة سوف تحتاج لحلول مختلفة وأن كثيرا منها سيتلقى خدمة أفضل من جراء تعزيز الحلول التقليدية بدلا من بناء المنشآت الحديثة المتطورة.

#### سابعاً - توصيات عامة

٨٢ - كان هدف المجلس من إعداد هذا التقرير هو تكملة جدول أعمال القرن ٢١ بتوصيات تتعلق باتخاذ إجراءات عملية من أجل تنفيذه في المجالات ذات الأهمية الحاسمة وهي مجالات الطاقة والنقل والمياه. وحتى إذا ما نفذت بعض التدابير المقترحة من المجلس، سيكون قد اتخذت خطوة كبيرة على طريق تحقيق التنمية المستدامة - لا بأسلوب مباشر وعملي فحسب، بل أيضا بتقديم أمثلة عما يمكن تحقيقه. والإجراءات المقترحة في هذا التقرير، التي أبرزت في الفروع من الثالث إلى السادس أعلاه، يمكن تلخيصها في ثلاث توصيات عامة، على النحو الوارد في الفقرات من ٨٣ إلى ٨٥ أدناه.

٨٣ - هناك حاجة ماسة إلى تعزيز العمليات الديمقراطية والعمليات القائمة على المشاركة من أجل التخطيط للتنمية المستدامة وتنفيذها، بغية إشراك جميع الفئات الاجتماعية المعنية، على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

٨٤ - هناك حاجة ماسة إلى تعزيز القدرات من أجل استخدام الموارد استخداماً كفؤاً ومستداماً، عن طريق زيادة الاستثمارات في البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، والتعليم والتدريب، وتطوير الهياكل الأساسية، ونقل التكنولوجيا.

٨٥ - هناك حاجة ماسة إلى زيادة الحوافز الاقتصادية للتنمية المستدامة استناداً إلى نظام للتسعير الكامل والشامل، يعكس جميع الآثار الخارجية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تقديم إعانات موجهة ونقدية حيثما يقتضي الأمر للحيولة دون حدوث اختلالات اجتماعية ومشاق للفئات المحرومة.

#### حاشية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه

١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.



## المرفق الأول

### دورات المجلس التي عقدت حتى الآن والمواضع التي تم تناولها

**الدورة الأولى، ١٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣**  
دورة تنظيمية.

- الدورة الثانية، ١٧-٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤**
- ١ - الصلات بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم متغير.
  - ٢ - النهج الجديدة للمالية والتكنولوجيا.
  - ٣ - إنشاء شراكات جديدة بين الأمم المتحدة والكيانات غير الحكومية.

- الدورة الثالثة، ١٧-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤**
- ١ - الصلات بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم متغير.
  - ٢ - التعليم القائم على القيم اللازمة للاستدامة في سياق بناء القدرات.
  - ٣ - السبل العملية لعقد تحالفات.

- الدورة الرابعة، ٣٠ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥**
- ١ - تعبئة التمويل لتحقيق التنمية المستدامة.
  - ٢ - تعزيز التعاون والتنسيق من أجل التنمية المستدامة.
  - ٣ - التحالفات بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين.

- الدورة الخامسة، ٢٩-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦**
- ١ - ثورة الاتصالات والتنمية المستدامة.
  - ٢ - الشبكات المستدامة للطاقة والنقل.

- الدورة السادسة، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦**  
دورة تنظيمية للتقرير المتعلق باستعراض عام ١٩٩٧.

## المرفق الثاني

### مسرد بالمصطلحات والمختصرات الهامة

**مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ:** يرمي إلى تعزيز التشاور والتعاون والعمل على إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وأنشئ في عام ١٩٨٩؛ ١٨ عضوا على كلا جانبي المحيط الهادئ.

**رابطة أمم جنوب شرق آسيا:** منتدى للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما يؤدي إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة. أنشئت في عام ١٩٦٧؛ ٧ أعضاء.

**السوق المشتركة لأمريكا الوسطى:** أنشئت في عام ١٩٦٠؛ الأعضاء هم السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

**الجماعة الكاريبية:** سوق مشتركة أنشئت في عام ١٩٧٣؛ ١٤ عضوا.

**اللجنة المعنية بالتعاون البيئي:** تتألف من مجلس وزراء وأمانة، أنشئت في إطار اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (انظر أدناه) لمناقشة المسائل البيئية الناشئة بموجب الاتفاق.

**الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:** أنشئت في عام ١٩٧٥؛ ١٦ عضوا.

**الآثار الخارجية:** التكاليف الخارجية، أو الآثار الخارجية، تمثل الخسائر أو الفوائد الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية التي تنجم عن إنتاج السلع والخدمات ولكنها غير مشمولة في سعر السوق. وهي قد تشمل التلوث والازدحام والبطالة والضيوضاء. ويمكن استيعاب التكاليف الخارجية عن طريق الضرائب أو الإعانات، أو جعل المنتجين أو المستهلكين مسؤولين عن إزالة الضرر أو التعويض عنه.

**المستفيد بالمجان:** فرد أو مؤسسة يستفيد من الإجراءات التي يتخذها الآخرون من أجل المنفعة المشتركة دون الإسهام فيها. وفي حالات السلع العامة، الذي ينتفع به الجميع سواء دفعوا حصتهم في التكاليف أو لم يدفعوا، مثل الهواء النظيف، لا يوجد حافز اقتصادي قوي للدفع. وقد يلزم اتخاذ تدابير تنظيمية تقضي بتقاسم التكاليف أو تقرير حوافز اقتصادية للمشاركة لإثناء المستفيدين بالمجان.

**السوق المشتركة للمحروط الجنوبي:** أنشئت في عام ١٩٩١ بوصفها منطقة للتجارة الحرة وفي عام ١٩٩٤ بوصفها اتحادا جمركيا؛ والأعضاء هم الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل.

اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة: دخل حيِّز النفاذ في عام ١٩٩٤؛ والأعضاء هم كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

مؤسسة التمويل البيئي لبلدان الشمال الأوروبي: تهدف إلى توفير تمويل ائتماني والمشاركة في المشاريع البيئية المشتركة في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، أنشئت في عام ١٩٩٠؛ الأعضاء هم ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢. واعتمد المؤتمر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١ (برنامج عمل التنمية المستدامة)، والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. وقد افتتح في المؤتمر باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، اللذين تم التفاوض بشأنهما كلا على حدة. وقد اعتمدت في عام ١٩٩٤ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، التي بدأت المفاوضات بشأنها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وهي تعتبر جزءاً من عملية المؤتمر.

برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: أحد أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتألف من ١٣ برنامجاً إقليمياً؛ ويوجد لدى ١٠ من البرامج الآن خطط عمل تحددتها اتفاقيات واتفاقات، بدءاً من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، التي اعتمدت في عام ١٩٧٥.

مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية: عقد في هراري في ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ وتولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تنظيمه؛ واعتمد إعلان هراري بشأن الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة والبرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

مشروع حوض نهر زامبيزي أو مشروع زامبيزي: مشروع إقليمي وضع بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتديره الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، استناداً إلى خطة عمل زامبيزي التي اعتمدت في عام ١٩٨٧. وتركز خطة العمل على جمع ونشر المعلومات والبيانات والتخطيط المتكامل لإدارة المياه. ويشارك في حوض نهر زامبيزي ثمانية بلدان هي: أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وملابوي وموزامبيق وناميبيا.

-----